

بهدف تعزيز دعائم النمو الاقتصادي المحلي وتنافسية العملة الوطنية

الهاشل: «المركزي» خفض سعر الخصم ثلاث مرات خلال السنة المالية المنتهية

بنك الكويت المركزي يصدر التقرير السنوي
للسنة المالية 2020/2019

”المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات العالمية بما يعزز جاذبية وتنافسية العملة الوطنية كوعاء مجز وموثوق للمدخرات المحلية“

”الاستمرار في جهود تعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي، على أسس راسخة ومتينة“

”مواصلة تنمية الكوادر الوطنية العاملة في بنك الكويت المركزي وتطوير البنى التحتية الرقمية وفق أحدث التطورات العالمية“

يمكنكم الاطلاع على التقرير من خلال رابط الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي
لموضح في صفحة (Bio)

انفوغرافيك توضيحي



محمد الهاشل

■ عرض النقد بالمفهوم الواسع «ن2» انخفض بنسبة

2.4 في المئة مقارنة بالسنة المالية السابقة

■ **وقف الرسوم على أجهزة نقاط البيع والسحب الآلى**

والقنوات الإلكترونية لمدة ستة أشهر تزامناً مع الجائحة

تحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات للبنك المركزي

وفقاً لأحدث التطورات العالمية

(مليون دينار) (Million Dinars)				
2019		2020		البينان
Jul	Dec	Jun	Jul	
38421.1	38129.2	40176.1	39826.9	عرض النقد (2٠)
-1.5	-0.2	1.7	-0.9	التغير عن الشهر السابق (٢)
1.1	-1.2	3.0	3.7	التغير عن الشهر المقابل (٢)
-0.5	-1.2	5.4	4.5	التغير عن ديسمبر من العام السابق (٢)
				المبلغ المركزي :
11030.9	11606.7	13268.0	13220.5	- إجمالي الموجودات
0.6	-1.5	1.9	-0.4	التغير عن الشهر السابق (٢)
5.1	7.6	21.0	19.8	التغير عن الشهر المقابل (٢)
2.3	7.6	14.3	15.9	التغير عن ديسمبر من العام السابق (٢)
10753.8	11266.6	13091.5	13040.7	- صافي الموجودات الأجنبية
0.7	-1.4	1.9	-0.4	التغير عن الشهر السابق (٢)
5.9	8.2	22.6	21.3	التغير عن الشهر المقابل (٢)
3.3	8.2	16.2	15.7	التغير عن ديسمبر من العام السابق (٢)
2872.3	2072.3	1472.3	1472.3	رصيد أدوات الدين العام *
-3.4	-4.6	0.0	0.0	التغير عن الشهر السابق (٢)
-24.3	-41.5	-50.5	-48.7	التغير عن الشهر المقابل (٢)
-18.9	-41.5	-29.0	-29.0	التغير عن ديسمبر من العام السابق (٢)
				المبلغ المحتوية :
68713.0	71021.3	72545.7	72365.5	- إجمالي الموجودات
0.9	0.5	-0.1	-0.2	التغير عن الشهر السابق (٢)
6.6	6.7	6.5	5.3	التغير عن الشهر المقابل (٢)
3.3	6.7	2.1	1.9	التغير عن ديسمبر من العام السابق (٢)
7727.5	7975.7	7701.3	7445.6	- صافي الموجودات الأجنبية
-0.9	1.7	-1.9	-3.3	التغير عن الشهر السابق (٢)
6.5	3.4	-1.2	-3.6	التغير عن الشهر المقابل (٢)
0.2	3.4	-3.4	-3.6	التغير عن ديسمبر من العام السابق (٢)
36550.0	36239.5	37748.5	37398.8	داخل القطاع الخاص المقيد:
34031.6	33707.9	35354.2	35325.5	- بالبنك التونسي
-1.6	0.0	2.1	-0.1	التغير عن الشهر السابق (٢)
1.1	-1.5	2.2	3.8	التغير عن الشهر المقابل (٢)
-0.6	-1.5	4.9	4.8	التغير عن ديسمبر من العام السابق (٢)
2518.4	2531.6	2394.6	2070.3	- بالمصارف الأجنبية
-0.3	-5.7	-3.8	-13.5	التغير عن الشهر السابق (٢)
-5.7	-3.3	-5.2	-17.8	التغير عن الشهر المقابل (٢)
-3.5	-3.3	-5.4	-18.2	التغير عن ديسمبر من العام السابق (٢)

جدول بیانی توضیحی

الاقتصادى على أسس مستدامة.

وفي مجال تطورات سعر الصرف، وأصل ذلك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2020/19 مساعيه الرامية للمحافظة على الاستقرار النقدي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى وفق النظام القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة مؤلفة من عملات الدول التي تربط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت. حيث اتضح ذلك في التطورات التي شهدها سوق الصرف الأجنبي، حيث بلغ متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي للسنة المالية 2020/19 304.034 دولار لكل دولار أمريكي، مقابل نحو 302.743 دولار لكل دولار أمريكي للسنة المالية السابقة، ما يمثل ارتفاعاً في سعر صرف الدولار الأمريكي قيمته 1.290 فيسا وسبسته 0.43%.

كما بلغ معدل الفرق بين أعلى سعر (309.900 فيسا) وأدنى سعر (302.900 فيسا) للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال السنة المالية 2020/19 ما نسبته 2.3%.

النقدية والمصرفية المحلية من جهة، ورصد التطورات في اتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، فقد قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2020/ بتخفيض سعر الخصم ثلاث مرات، أو إلهافيها في 3 أكتوبر 2019، حيث خفض البنك نسبة الإقراض إلى 3.0% من 2.75%. استجابة لتدابير فابروس بورونو السبيلية على الأوضاع الاقتصادية في دولة الكويت المتفائلة بضرورة اعتماد سياسات مالية تيسيرية، قام بنك الكويت المركزي بتاريخ 4 مارس 2020 بتخفيض سعر الخصم بمواقع ربع نقطة مئوية، ثم تبع ذلك تخفيض سعر بتاريخ 16 مارس 2020 بمواقع نقطة مئوية كاملة ليصل بذلك سعر الخصم إلى 1.5%، مع المستوى الأدنى تاريخيا.

وقد جاءت تلك الخطوات استمراراً لجهود البنك المركزي الرامية لتعزيز عدام النمو الاقتصادي وتحلي مع المحافظة على جاذبية تنافسية العملة الوطنية كوعاء للمدخلات المحلية، حيث تشكل هذه المدخلات أحد المصادر الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القبول المصرفي المحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة بما يُكسّر لوتوى الموانئ لمواصلة النمو

أصدر بنك الكويت المركزي تقريره السنوي الثامن والأربعين للسنة المالية 2020/19، ويحتوي التقرير على القوائم المالية لبنك الكويت المركزي السنوية المالية المنتهية في 31 مارس 2020. كما يتضمن التقرير موجزاً لأبرز المؤشرات والإجماليات القيدية والمصرفية الرئيسية للسنة المالية المذكورة في مجالات سعر صرف الدولار الكويتي، وأسعار الفائدة المحلية، وعرض النقد، والودائع، والائتمان المصرفي، والمسؤولية المحلية، وادوات الدين العام، وإجمالي الميزانية للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي (شاش دولك المحلية) ووعدها داخل بنك الكويت، ومعدل التضخم المحلي. ويحتوي التقرير أيضاً على أهم الجهود الإشرافية والرقابية التي قام بها بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2020/19، وأبرز العمليات المصرفية التي أنجزها، والأعمال التي قام بها لتعزيز وتطوير كفاءة الكوادر العاملة وبيئة نظم المعلومات لديه. خلال السنة الدائرية المشار إليها.

وأوضح الدكتور محمد يوسف الهاشلمحافظ بنك الكويت المركزي في تصريح له حول هذا الموضوع أبرز ضامين التقرير السنوي لبنك الكويت المركزي، إلى أنه يستهل التقرير بالإشارة إلى أدته في ضوء المتابعة المستمرة استحداث الإصداق الاقتصادية

التقنية في إدارته ومكاتبه المختلفة، كما قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2020/19 بإنجاز عدة مشاريع تطويرية من أبرزها مشروع نظام المعلومات المصرفية الحكومية، ومشروع نظام الكويت الوطني للمدفوعات (KNPS)، ومشروع نظام تحليل البيانات والتقرير، وترقية نظام سوفيت، وتطوير عدة برامج وأنظمة الكويت حرصاً على توثيق رابطته مع مكونات المجتمع الاقتصادي والمالي وعموم الجمهور، والتفاعل مع المفكرات المتسارعة التي تشهدنا الوسائط الإعلامية وتقنياتها، قام بنك الكويت المركزي بصياغة وتنفيذ سياسة إعلامية موضوعية تبرز جهود دوره في اختصاصاته الرئيسية وفي مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية الرامية إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي وتكريس الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي والاستثمار وترسيخ استقرار المالي. وفي هذا السياق، قام بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية 2020/19 بإصدار عدد من الدورات التي تتضمن أحدث الإحصاءات والبيانات الاقتصادية والنقدية والتقريرية، كما حرص البنك على تطوير محتويات صفحته الإلكترونية وتحديثها التزاماً بسياسة الشفافية الموضوعية التي ننهجها.

والمرتبطة بالأمن الغذائي واحتياجات المجتمع، لضمان تلبية تلك الاحتياجات على نحو طبيعي.

وعلى صعيد إدارة الموارد البشرية، فقد بلغ إجمالي عدد موظفي بنك الكويت المركزي 1003 موظفًا منهم 920 موظفًا كويتيًّا (يشكلون ما نسبته 91.7% من الإجمالي) في نهاية السنة المالية 2020/19، مقابل 963 موظفًا منهم 867 موظفًا كويتيًّا (يشكلون ما نسبته 90.0% من الإجمالي) في نهاية السنة المالية السابقة. وخلال جهود المالية 2020/19 توالى جهود البنك المركزي لتطوير الكوادر الوطنية المعزلة لديه وتنمية قدراتها، والارتقاء بمستواها العلمي والمهني من خلال ابتعاث موظفيها لدراسة تخصصات مختلفة في جامعات عالمية مرموقة، ومن خلال برامج تدريبية متخصصة على الصعيدين المحلي والخارجي، بما يساهم في رفع مستوى أداء العاملين في البنك المركزي، والمحافظة على التميزين من الكوادر الوطنية، الأمر الذي يقدم قدرات البنك المركزي على القيام بالمهام الموكلة إليه.

من جهة أخرى، تواصل جهود بنك الكويت المركزي في خلال السنة المالية 2020/19 لتحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات لديه وفق أحدث التطورات العالمية، وشمل ذلك عددا من الأنظمة

المخطط بمجالس الإدارة، وإضافة
محور بشأن حوكمة الالتزام في
إصدار بيان المخاطر الكلية للملك.
وفي إطار التدابير والإجراءات
الرامية لمواجهة ذاعبات قائمة
بفابوروس كورونا المسجد، جامة
3/12/2020 بتوجيه البنوك
المصلحة، من خلال اتخاذ
المصارف، إلى ضرورة مواصلة
تقديم الخدمات المالية الأساسية
للمهجر من انقطاع، وتوفير
جميع الوسائل لتنفيذ هذه
العمليات بالسرعة والكفاءة
والأمان العتاد، وصيانة أجهزة
السحب الآلي باستمرار، وتغذيتها
بالبطاريات النقية الكافية لتلبية
احتياجات الجمهور دون أي
انقطاع، وضمان استمرارية
خدمتها عبر القنوات الإلكترونية
وقطاع البيع، ووقف الرسوم على
أجهزة نقاط البيع والسحب الآلي
والقنوات الإلكترونية لمدة ستة
أشهر، والتعامل بأبجاية مع
العملاء الذين تضررت أعمالهم
بجاء الأوضاع الراهنة، وضرورة
تقديم التعويض المالي المعنوي
لكل موظفي القطاع المصرفي
العاملين من مقرات البنوك أو
قوعها خلال فترة الإغلاق،
وتأجيل الاستحقاقات المترتبة
على المتضررين لمدة ستة أشهر،
تطبيقاً لرسوم جائرة،
والاستمراري في تقديم الخدمات
المصرفية للشركات التجارية
وردة للسمك الأساسية

الاستقرار المالي. وفي هذا الإطار، أصدر بنك الكويت المركزي بتاريخ 5/14/2019 تعميماً لجميع البنوك المحلية يُحدث خلاله التعليمات السابق إصدارها بتاريخ 7/23/2013 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لتعزيز وإيضاح بعض المظلمات التي كشفت عن الحاجة إليها متابعة بنك الكويت المركزي خلال الفترة السابقة للهيئات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته وإشرافه، بهدف تحقيق التزامها بنشاطات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الوجه الأمثل. وأصدر بنك الكويت المركزي تعميماً بتاريخ 8/28/2019 لجميع البنوك المحلية وشركات التمويل وشركات التأمين بشأن اللائحة التنفيذية الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. إضافة لذلك، اعتمد المجلس إدارة بنك الكويت المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ 9/10/2019، إدخال تعديلات على تعليمات قواعد ونظم الحوكمة في البنوك الكويتية والتي تتمثل في إضافة الأعضاء المستقلين في تشكيل مجالس إدارات البنوك واللجان المنبثقة عن المجلس، والتأكيد على أهمية حوكمة إدارة المخاطر والحوكمة

المالية 2020/19 مقارنةً بنهاية
وشهدت السنة المالية السابقة، وشهدت
رصدته الجزء القفدي المستخدم
من التسهيلات الائتمانية المقدمة
من البنوك المحلية إلى مختلف
القطاعات الاقتصادية المحلية
رُفَاعاً في نهاية السنة المالية
2020/19 نسبتته 4.4% لتصل
إلى نحو 39079.7 مليون دينار
مقارنةً بمسماها المالية نحو
37420.8 مليون دينار في نهاية
السنة المالية السابقة، إلى جانب
ذلك، ارتفع رصيد ودائع المقيمين
في البنوك المحلية بنسبة 0.7%
يصل إلى نهاية السنة المالية
2020/19 إلى نحو 43457.4
مليون دينار، مقابل نحو
43169.7 مليوناً في نهاية السنة
المالية السابقة. إضافة إلى ذلك،
ارتفع إجمالي الميزانية للبنوك
وحلت على مستوى النشاط
المحلي في نهاية السنة المالية
مذكورة بنسبة 7.9% ليصل إلى
نحو 72774 مليون دينار، مقابل
نحو 67431.4 مليوناً في نهاية
السنة المالية السابقة.

أما على الجانب الإشرافي
والرقابي، فقد تابع بنك الكويت
مركزى خلال السنة المالية
2020/19 جهوده الحثيئة في
الإشراف والرقابة على وحدات
القطاع المصرفي المحلي،
سعيًا إلى تعزيز مثالي أوضاعه
المالية، بما يتسق مع المعايير
الدولية للرقابة المصرفية الفعالة،
بما يسهم في تكريس أجواء

« العام » يرتفع 0.01 نقطة خلال

جلسة «متباينة» للبورصة



مؤشرات البورصة تتباين

24,08 مليون دينار (نحو 8,86 مليون دولار).

وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (نيسبي) 19، نحو 0,7 نقطة ليلعب مستوي 4306,15 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,7 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 181,2 مليون سهم تمت عبر 4539 صفقة بقيمة 9,5 مليون دينار (نحو 33,25 مليون دولار). وشهدت الجلسة تداول بنسبة 74,5 ألف سهم من أسواق بيتك كابتالين (بيتك ريت) عبر 39 صفقة بقيمة 76,8 ألف دينار (نحو 268,8 مليون دولار).

وكانت شركات (أعيان) و(بورتلاند)
(صكوك) و(آبار) الأكثر ارتفاعا
أما شركات (آن) و(ارزان) و(بنك
وربة) و(بتروجلف) فكانت الأكثر
تداولاً في حين كانت شركات (الهلال)
(والمميزات) و(الانظمة) و(حيات
كوم) الأكثر انخفاضاً.

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 0,01 نقطة ليبلغ مستوى 5294,71 نقطة.

وتم تداول كمية اسهم بلغت 290,4 مليون سهم تمت عبر صفقة نقدية بقيمة بلغت 34,8 مليون دولار كويتي (نحو 121,8 مليون دولار امريكي).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 16,09 نقطة ليلحق بزيادة 4281,94 نقطة بنسبة صعود بلغت 0,38 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 206,8 مليون سهم تمت عبر 5504 صفقات نقدية بقيمة 10,7 مليون دينار (نحو 37,4 مليون دولار).

وانخفض مؤشر السوق الأول 7,8 نقطة ليلحق بزيادة 5807,89 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0,13 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 83,5 مليون سهم تمت عبر 4166 صفقة نقدية بقيمة 10,7 مليون دينار (نحو 37,4 مليون دولار).

«الخطوط الكويتية» تعين عادل الصانع رئيساً تنفيذياً بالوكالة



عادل الصانع

قرر مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية في اجتماعه رقم (2020/17) إنهاء عقد الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية الكويتية كامل العوضي، اعتباراً من تاريخ أمس الاثنين 7 سبتمبر 2020، كما قرر مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية عادل جاسم الصانع القيام بعمال الرئيس التنفيذي للشركة بالوكالة اعتباراً من نفس تاريخ الاجتماع ولحين صدور قرار بتعيين رئيس تنفيذي للشركة.

كما قدم مجلس الإدارة برئاسة الكابتن/ علي محمد الدخان الشكر والامتنان للعوضي على جهوده المبذولة في خدمة الناقل الوطني للخطوط الجوية الكويتية خلال فترة توليه منصب الرئيس التنفيذي منذ 1 نوفمبر

عز وجل بأن يوقفه على تحمل تلك المسؤولية، مجدداً فقهه في شتى قطاعات الإدارة التنفيذية على تحقيق التطور المأمول للناس الوطني خصوصاً في ظل الظروف الحالية التي تمر بها صناعة الطيران في العالم.

2018 متمنياً له دوام التوفيق والنجاح في حياته المستقبلية. هذا وأعرب رئيس مجلس الإدارة الكابتن/ علي الدخان عن ثقة مجلس الإدارة في عادل جاسم الصانع لتكليفه في المنصب الجديد ، سائلاً المولى